به، الّا ان المنطقة فوجئت «بأن اولى نتائج هذا الوفاق قد جاءت مباشرة ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وذلك بتصدير افواج اليهود من العالم الى اسرائيل، في وقت يدين المجتمع الدولي اسرائيل لسياستها في طرد الفلسطينيين، واخراجهم من وطنهم». وسأل رملاوي: «متى كان، وفي أي وقت كان، الانتصار لحقوق الانسان على حساب حقوق الانسان الآخر مبدأ انسانياً، أو مبدأ من مبادىء حقوق الانسان في قاموس الولايات المتحدة الاميركية، وفي قواعد الوفاق الدولي. وقد لا يعترض احد على ذلك، ولكن ان تغلق الولايات المتحدة الاميركية ابوابها في وجه رغبة اليهود السوفيات المهاجرين اليها، واجبارهم على التوجه الى اسرائيل، فان ذلك ينطوي على انتهاك حق المهاجر في اختيار البلد الذي يرغب في التوجه اليه؛ كما انه شكّل تعزيزاً لجريمة التوسّع والاستيطان اليهودي في فلسطين» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١١/٢/١٩٩٠).

من جهة أخرى، أكدت أوساط صحفية عربية ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل هي بمثابة خيانة للحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة؛ بل انها تساوي، بحجمها، انشاء دولة اسرائيل العام ١٩٤٨ في فلسطين (وليد ابو ظهر، **الوطن العربي**، باريس، ٩/٢/١٩٩٠).

وعلّق المحرر السياسي لوكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، على الهجرة هذه بـ «اننا، ونحن نتفهّم دوافع الاتحاد السوفياتي لصيانة حقوق الانسان، فاننا ندرك، بعمق، انه حريص، بالمقابل، على ان لا تكون الحقوق الفردية على حساب حقوق المجموع الفلسطيني والعربي» (**وفا**، ١٣/٢/١٩٩٠). ولعلّ هذا الموقف يأتي تأسيساً على اعتبار «ان استمرار الاتحاد السوفياتي في اطلاق حبل الهجرة اليهودية من على اراضيه على غاربه، يوجّه ضربة كبرى قاتلة الى سياسته المعلنة، القاضية بضرورة متابعة عملية السلام، واقامة، وتحقيق التسوية التاريخية وفق قواعد السلام العادل، ومبادلة الأرض مقابل السلام؛ ذلك ان الاتحاد السوفياتي، بموافقته على الهجرة اليهودية دون ربطها بشروط سياسته الشرق أوسطية، انما يخلق حقائق اشبه ما تكون بالديناميت المشتعل الذي ينسف السياسية السوفياتية ذاتها، قبل أي شيء آخر» (اسعد عبدالرحمن، **القبس**، ١١/٢/١٩٩٠). كما ان الهجرة ستُستَغل للاخلال في التوازن الديمغرافي بين الفلسطينيين العرب واليهود؛ وبالتالي، فان هذا الاخلال، يضع المصير الفلسطيني في كفّة الخطر، اكثر من أي وقت مضى، «خصوصاً وان ما يظنّه السوفيات حقوقاً انسانية تحرّمه الولايات المتحدة الاميركية، فتغلق حدودها في وجه اليهود، في أفظع عملية اجبار لهؤلاء على الهجرة الى اسرائيل، وبالتالي تمكين اسحق شامير من توطين اليهود السوفيات في الضفة الفلسطينية والقطاع، ضمن ما يخطط له الارهابيون الصهيونيون من اغراق الضفة والقطاع بمستوطنات عسكرية، يكون وقودها اليهود السوفيات» (**وفا**، ٣٠/١/١٩٩٠).

ردود الفعل الفلسطينية

تميّز الموقف الرسمي الفلسطيني بالحرص على تأكيد مستوى العلاقات الرسمية القائمة فيما بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي، من جهة، وتأكيد ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، «ووفق الكمّيات والشروط التي تتمّ بها، وفي مطامح اسرائيل في اقناع الاتحاد السوفياتي بتسيير خط جوي مباشر بين موسكو وتل ـ ابيب، او خط بحري مباشر بين اوديسا وحيفا، من أجل زيادة عدد المهاجرين، وتسريع عملية وصولهم، يؤثر في هدف الاتحاد السوفياتي من وراء منح الحقوق، وفي موقف الاتحاد السوفياتي الايجابي من التسوية السلمية في الشرق الاوسط» (**فلسطين الثورة**، ١١/٢/١٩٩٠).

الّا ان هذا الموقف «لم يحل دون تأكيد ان موضوع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، «يشكل تجاوزاً سافراً للانتفاضة والقضية الوطنية الفلسطينية» ويتطلب، بدوره، «رفع الصوت عالياً ليس بالمناشدة، بل بالادانة والتنديد الصريحين بالهجرة، ومن يقف وراءها، ويدفعها الى أمام تحت شتّى الذرائع» (**الهدف**، دمشق، ٤/٢/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، أكدت أوساط صحفية فلسطينية ان م.ت.ف. تدرك تماماً حجم الضغوط الهائلة التي يتعرّض لها الاتحاد السوفياتي لدفعه الى السماح بهجرة اليهود الى اسرائيل وخارج وطنه، الّا انه، ومن حقنا ايضاً، كفلسطينيين، «ان